



Globalization and its impact on unemployment in developing countries

An exploratory study of the opinions of a sample of the job cadre at Sumer University
/ College of Administration and Economics

العولمة وتأثيرها على البطالة في البلدان النامية

دراسة استطلاعية لآراء عينة من الكادر الوظيفي في جامعة سومر/ كلية الادارة والاقتصاد

*م.م نوار علي مكطوف

Abstract

Trying researcher in this study detected the concept of globalization and the various dimensions and the analysis of some phenomena associated with this concept in the light of globalization is a political pattern cultural economic model Western developed out of its borders to the other globalization they pose grave challenges for developing countries and the challenges and risks vary between political risks cultural, economic and other third are all linked to attempts by the United States and the world profiling singling global Bashan and his administration unilaterally proportion to their interests and objectives which requires developing a strategy to meet these challenges. After clarification of globalization and its dimensions and different forms and manifestations review the researcher unemployment and raised by different types

*جامعة سومر – كلية الادارة والاقتصاد .

and manifestations and then highlights the ways to tackle unemployment in the context of globalization 'It came this study was to address the research and analysis of the impact of globalization on unemployment in developing countries through a questionnaire to the statement of views in kind to members of the sample induction were distributed (30) questionnaire has been adopted as the main source for the collection of information relating to research has included a questionnaire form (21) question has been divided into the dimensions related to the first variable (globalization) and the second variable (unemployment), it was then validate hypotheses using a combination of statistical methods to reach the desired results and knowledge of conclusions and recommendations

المستخلص: يحاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن مفهوم العولمة وأبعادها المختلفة وتحليل بعض الظواهر المرتبطة بهذا المفهوم وذلك في ضوء إن العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي بنموذج غربي متطور خرج من حدوده الى عولمة الآخر فهي تشكل تحديات جسيمة امام الدول النامية وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر سياسية وثقافية واقتصادية وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الامريكية تنميط العالم والاستفراد بشأن العالمي وإدارته بشكل احادي يتناسب مصالحها وغاياتها مما يستوجب وضع استراتيجية لمواجهة هذه التحديات. وبعد توضيح العولمة وأبعادها وأشكالها ومظاهرها المختلفة يستعرض الباحث البطالة وأنواعها وأثارها ومظاهرها المختلفة ثم يسلط الضوء على سبل معالجة البطالة في ظل العولمة وجاءت هذه الدراسة لتتناول بالبحث اثر العولمة على البطالة في الدول النامية من خلال استمارة استبيان لبيان اراء عينية لإفراد عينة الحث حيث تم توزيع (٣٠) استمارة استبيان تم اعتمادها كمصدر رئيسي لجمع المعلومات المتعلقة بالبحث فقد تضمنت الاستمارة (٢١) سؤال تم تقسيمها الى ابعاد تتعلق بالمتغير الاول (العولمة) والمتغير الثاني (البطالة) ، بعدها تم إثبات صحة الفرضيات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية للوصول إلى النتائج المطلوبة ومعرفة الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

أولاً / مشكلة البحث - إن المتغيرات الاقتصادية في العالم خلقت نوعاً من البطالة بسبب دخول التطور التكنولوجي الهائل في حياتنا العملية فدخول الآلة الحديثة إلى كل الفروع الإنتاجية أدت بدورها إلى تسريح أعداد هائلة من العمال الفائضين الذين انضموا إلى جيش العاطلين عن العمل لان الآلة الحديثة سمحت بان يقوم عامل واحد بما يقوم به خمسة عمال على سبيل الفرض وهذا يعني إن المنافسة بين العمال ازدادت بدورها خمسة مرات ففي مقدمة الأسباب الرئيسية التي تقدمها تقارير البنك الدولي في البلدان الرأسمالية المتطورة هي الثورة التكنولوجية .

ثانياً / أهمية البحث -أهمية البحث تأتي من دراسة الصراع الدائم لدى الإنسانية المتضمنة الاستحواذ على الآخرين . فبعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتعزز نفوذ القطب الواحد وتحكمه بإدارة شؤون العالم وفق فكرة الرأسمالية بإتباع سياسة السوق الحرة والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث واللاحق بركب الدول المتقدمة من أجل رفاهية الشعوب عمدت هذه الدول المترسدة لاستخدام أدواتها في تحقيق المؤارب التي تسعى إليها من خلال هذه الأدوات الداعمة لها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الدولية .لذلك تكمن أهمية البحث في بيان نواي هذه الدول وعلى رأسها أمريكا الداعية لهذا الركب بالاستحواذ على خيرات وموارد هذه الدول واستغلالها لصالحهم بعناوين مختلفة ترى بعنوان الديمقراطية والصلااح وتارة اخرى بعنوان ان العالم يخطو بخطوات متصارعة بعولمة الكون ، ويأمل الباحث ان يكون البحث مدخلا جديدا لمفهوم العولمة وتأثيرها القادم على البطالة والعمالة في العراق .

ثالثاً / اهداف البحث

- ١- التعرف على مفهوم العولمة وما يرافقها من تغيرات في التجارة الدولية والإقليمية والأدوات التي تستخدمها القوى الفاعلة من أجل نشر هذه الظاهرة والمجالات التي تتأثر بيه .
- ٢- الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة العولمة وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل معها.
- ٣- التعرف على ظاهرة البطالة وبيان أنواعها وأثارها وسبل معالجتها .
- ٤- تقديم توصيات من الممكن ان تتبعها الجهات المعنية للقضاء على مشكلة البطالة .

رابعاً / فرضية البحث - لغرض تحقيق أهداف البحث بشكل علمي ومنهجي فقد استنبطت الفرضية الآتية :

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين العولمة (الاقتصادي، السياسي، الثقافي، التكنولوجي) والبطالة

خامساً / منهج البحث - لقد استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم اجراء دراسة على جميع افراد الدراسة و المتمثل في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة سومر ، حيث بلغ عدد العينة (٣٠) مفردة .

سادساً / مجتمع الدراسة و عينتها - تمثل مجتمع الدراسة كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة سومر مجالا للدراسة ، حيث اختيرت من عينة عشوائية شملت عددا من الموظفين و التدريسيين و رؤساء الاقسام و قد بلغ عدد افراد العينة (٣٠) وزعت عليهم استمارة استبانة الدراسة .

سابعاً / اساليب جمع البيانات - تم جمع البيانات الاولى عن طريق الاستبانة التي اعدت خصيصا لهذه الغاية وقد تم توزيعها على موظفي كلية الادارة والاقتصاد / جامعة سومر . اما البيانات الثانوية اللازمة لإنجاز هذا البحث من خلال الكتب والدراسات المتوفرة بالمكتبات ومن المواقع الالكترونية .

المبحث الثاني الجانب النظري (العولمة والبطالة)

المتغير الأول /العولمة

أولاً / مفهوم العولمة - العولمة على أنها ظاهرة لنظام عالمي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط و التداخل و التعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و غيرها بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة لأن حرية التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد لذا يمكن وصفها بأنها التبعية العالمية (المرسى ، ٢٠٠٢ ، ١١) .

وهي أيضا كظاهرة بدأت في مجال الاقتصاد من خلال ظاهرة أخذت في الانتشار هي ظاهرة التداول المضطرب للاقتصاد و تدخل عمليات الإنتاج و التوزيع بين دول العالم و المضي في انفتاحها على المستوى العالمي من خلال المزيد من التحررية التجارية و خصخصة القطاعات الاقتصادية و كذلك ارتفاع نسبة المكون المصرفي في الإنتاج فضلا عن المترابطات و التداخلات التي زادت في مجال الاستثمارات المالية و الزيادة في سرعة انتقال رؤوس الأموال

من خلال انفتاح الأسواق المالية و ترابطها مع بعضها البعض (التيمي ، ٢٠٠٨ ، ٢٤) في حين لم يختلف الباحثون في تاريخ ظهور العولمة فحسب بل اختلفوا في مفهومها أيضا و أسهم في الخلاف تباين النزاعات الفكرية و السياسية و توزعوا بين مؤيد و معارض لها مبين من يرفضها بصورة مطلقة و من يعارضها لكنه يقبلها كونها حالة مفروضة مبررا قبولها بأنه ليس مجال للتخلص منها فلا بد من التعامل معها و الإفادة من مكتسباتها و طرح إفرزاتها (الفتلاوي ، ٢٠٠٩ ، ٣٥) .

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر أساسا بأن حيازات الباحثين الإيديولوجية و اتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا او قبولا لذلك تعددت التعارف التي طرحت بصدد العولمة فمنهم من يقول بأنها (القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية و الشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية) و منهم من يقول أنها (حرية حركة السلع و الخدمات و الأيدي العاملة و رأس المال و المعلومات عبر الحدود الوطنية الإقليمية) و العولمة بالمفهوم الشعبي توصف بـ (غياب الحدود و الحواجز للتجارة بين الأمم لكن قد ينظر إليها أيضا كتقلات بالأنماط التقليدية للإنتاج الدولي و الاستثمار و التجارة و ترابطان داخلية بين المصالح المتداخلة للأعمال و المجتمع (الذهبي ، ٢٠٠١ ، ٤٥٤)

ثانيا/ أهمية العولمة - إن للعولمة أهمية كبيرة و يمكن ان نبين أهميتها من خلال النقاط الآتية :)

بركة و السلعوس ، ٢٠٠٧ ، ١٨)

١- إن العولمة تعمل على استقرار الحياة الإنسانية و ازدهارها كما تؤثر تأثيرا ايجابيا في حركة التاريخ و تعمل على خلق نوع من التعاون في جميع المجالات .

٢- إيجاد نوع من الحوار المتبادل بين الأديان و الثقافات و الذي يؤدي بدوره الى ترسيخ التعاون و التعايش بين الشعوب .

٣- إلغاء المسافات بين الدول و توحيد المقاييس و المواصفات للمنتجات في مختلف انحاء العالم و تحسين جودتها .

٤- إزالة التجزئة الاقتصادية و توفير الديمقراطية الاجتماعية .

٥- تتيح الفرصة لمن لديه المهارة و القدرة على العمل و الاستفادة من خبراته كما تساعد الدول الفقيرة للخروج من أزمتها .

٦- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما بلانهم من الثقافات.

ثالثا / فوائد العولمة

١- عالمية الإخبار : فقد أصبحت إخبار كل جهات العالم متداولة و في معرفة كل ما يريد و ذلك عن طريق الصحف و الإذاعة و التلفزيون و كثرة الفضائيات التي انتشرت و باقي وسائل الإعلام بحيث يمكن لأي شخص ان يستخدم الانترنت مثلا ويستخرج ما يشاء من المعلومات و الإخبار عن إي بلد او إي شخص أو إي علم و يعرف بذلك تفاصيل التفاصيل بلا مانع .

٢- انتشار العلم : لم يعد العلم حكرا على بلد معين او عالم محدد بالاسم إنما هو للكل فعلوم الطب و الصيدلة و الدواء و طرق العلاج أصبحت متداولة بين باقي الشعوب سواء عن طريق البعثات العلمية او ما ينشر عنها في الكتب او المجلات العلمية و ينطبق هذا أيضا على كافة العلوم من هندسة و زراعة و اقتصاد و غير ذلك .

٣- من الأمور النافعة أيضا كافة المخترعات المفيدة : فبعد ان تخطينا زمن اختراع الطائرات و وسائل الميديا بدأ انتشار الديكورد والكمبيوتر و التليفون و السيارة و التليفون المحمول و ادوات التصوير الحديثة و الفاكس و غير ذلك من المخترعات في مجال الهندسة و النقل و الري بالرش و أنواع من الماكينات و وسائل البناء الحديثة وكل ذلك لم يكن معروفا من قبل و نشرته العولمة حتى إننا نجد في أمريكا نفسها سيارات يابانية و صناعات دقيقة من الصين و من كوريا (شودة ٢٠١٠، ١٠) .

رابعا / وسائل العولمة - يقول المفكر الإسلامي الألماني الدكتور مراد هوفمان:العولمة تتبنى الوسائل المريبة الزاحفة لتمزيق الأمة الإسلامية، والطغيان على قيمها السامية بالعمل على شيوع القيم المتدنية التي تصاحب بالغزو الفكري، والاستهلاكي مثل:طغيان الاستهلاك والنهم المادي، وشيوع العنف، والجنس، والمادية، والفردية، والافتتان بالثروة والسعي إليها بأي سبيل والتخلي عن القيم. لقد لجأت القوى الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوسائل التالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء العولمة الثقافية. ومنها:-

١- تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتاب ورجال الإعلام، ورجال التربية لصالح العولمة، تجنيد المفكرين وهؤلاء الكتاب يروجون للأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها ونسيانها..ويؤيدون التدخل الأجنبي في التفكير وطرائق الحياة على شعوب العالم، والتدخل

في المناهج التعليمية في الدول المختلفة ومنها الإسلامية، لتغيير عقول الناشئة، وتذويب هويتهم الثقافية والاعتيادية، ومن ثم تهيئتهم لتقبل ما تبث وسائل الإعلام الأمريكية من قيم مادية هابطة (عبدالله، ٢٠٠١، ٥٩)

٢- إحلال الثقافة الغربية بدل الثقافة الإسلامية من خلال اللغة: إذ اللغة أداة مهمة اعتمدتها قوى العولمة في بسط هيمنتها الثقافية، ففي هذا الجانب يشير الكاتب صامويل هانتينغتون إلى أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية تكون فيها القيم اللغوية والرمزية هي الحدود القتالية. ويذهب السياسي الفرنسي بينو في نفس الاتجاه عندما يقول لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، وعليها أن تعوضها بإمبراطورية ثقافية فتم نشر اللغة الإنجليزية، من خلال الملابس والأزياء، والمأكولات، والمنتجات الغربية، وإقامة المطاعم الأمريكية (ماكدونالدز)، وإقامة شركات إنتاج المواد الغذائية الأمريكية، ومن أمثلتها شركة (كوكا كولا) للمشروبات الغازية.

٣- استخدام شبكات الاتصال الحديثة: كالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشاشات الحاسوب، لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم ثقافياً.

٤- السيطرة والتحكم بجميع وسائل تجهيزات المعلومات والحاسوب، وغزو الفضاء. يقول رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد: "إنكم ستفاجئون عندما تعرفون أن ٥٠% من التعاملات المالية عبر الإنترنت في مجال المنتجات الإباحية. وبينما نحن المسلمين نغطي عوراتنا بكل طاعة واتباع لدينا فإننا نُجرّ لتنزّل أفحش الصور والأفلام من الإنترنت. وتتهدد أخلاقنا وأخلاق أطفالنا والأجيال القادمة حتى يصبح اعتناقنا للإسلام بلا معنى، ولا نعلم عن التقنيات أو الأساليب التي نواجه بها ذلك (مهاتير، نت)

٥- الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بإحداث هذه التغيرات والتعديلات، مع الاستعانة بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولي، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة.

٦- امتلاك الشركات الضخمة التي تنتج الثقافات الشعبية كالسينما والموسيقى، وعبر الزيادة الضخمة في الإعلان، فقدرات الشركات الإعلامية الضخمة تتجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات. لقد أصبح معلوماً التفوق الأمريكي في صناعة الأفلام والموسيقى، وتمتعها

بسوق خارجية ضخمة في ظل انتشار التلفزيون، والأقمار الصناعية، وقنوات الفضاء التي أدخلت البث التلفزيوني إلى كل بيت في العالم.

خامسا / الآثار السلبية للعولمة - الحقيقة التي ينبغي إن لا تغيب عن البال انه على الرغم من كل الترويج الإعلامي لمنافع العولمة فان تداعياتها وأثارها السلبية تفوق إلى حد كبير تلك المنافع خصوصا بالنسبة للدول الفقيرة و النامية لأن اقتصاد العالم كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة بعيد عن إن يكون كوكبيا بحق بل إن التجارة و الاستثمار و التدفقات المالية متركزة في ثلاثي أوروبا و اليابان و أمريكا الشمالية و يبدو إن هذه السيطرة مهيأة للاستمرار لأن لهذه القوى الاقتصادية الكبرى القدرة و خاصة إذا نسقت سياستها على ممارسة ضغوط تحكم و توجيه قوية على الاسواق المالية و الميول الاقتصادية الأخرى . كما يرى ان نظرية العولمة ليست سوى الوجه الاخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية بل هي ستار تكمن خلفه الرأسمالية الهمجية و تعبر عن أزماتها المعاصرة التي تتمثل في مستويات مرتفعة من البطالة في الغرب و تراجع في نمو بلدان العالم الثالث و تطورها إلى الخلف ، ان جوهر العولمة لا يكمن في مظهرها بقدر ما هو كامن في مضمونها كونها تمثل المشروع الإيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق و الحرية المطلقة في انتقال البضائع و الأموال و الأشخاص و المعلومات عبر الحدود دون اية قيود فأن ذلك دون أدنى شك سيؤدي الى إنهاء تدخل الدولة الاقتصادية و تصفية القطاع العام و تبني كل ما هو في مصلحة رأس المال و ما ينطوي على ذلك من نزع المكتسبات الاجتماعية لغالبية طبقات المجتمع و سينجم من ذلك كله فوضى على النطاق العالمي و كذلك على المستوى المحلي إما ما سينجم عن هذه الفوضى هو المزيد من الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تزايد حدة الفروق بين الدخول و الثروات و من البطالة و رفع الأسعار الأمر الذي سيقود الاقتصاديات المحلية و العالمية الى الركود و الكساد و سوف لن تفيد حركة الأموال الهائلة في إيجاد الحل لهذه الأزمات ما دام رأس المال يسعى الى إدارة تلك الأزمات و ليس الى حلها ، و عليه فأن العولمة هي تسيد (القوة) بمفهومها الشامل الاقتصادي و السياسي و التقني و الإعلامي و الثقافي وهي بالتالي الأساس الذي سوف يضع او يصبغ شكل النظام الدولي في القرن الواحد و العشرين و بعبارة أخرى إن استراتيجيات القوى التي تتواكب مصالحها و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إنما تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها اثنان متكاملان :

سادسا / إبعاد العولمة - لتغلغل العولمة و تشعبها في شتى مناحي الحياة نتطرق هنا باختصار إلى إبعادها الاقتصادية والسياسية و الثقافية و الإعلامية و على الأتي :

١- البعد الاقتصادي : وهو البعد الأكثر بروزا في إبعاد العولمة إذ إن مفهوم العولمة قد كرسه اتفاقية اقتصادية هي الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات التي عرفت اختصارا بالجات لقد بدأت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و إنشاء منظمة الأمم المتحدة و طال أمد المفاوضات نظرا لتضارب المصالح و اختلاف وجهات النظر فلما تعثرت رؤى عقد اتفاقية مؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات و استمرت المفاوضات على مدى نصف قرن إلى ان تم التوصل الى صيغة وقع عليها في المغرب عام ١٩٩٣ م و قد شارك فيها جميع دول العالم بما في ذلك الدول الإسلامية و دول العالم الثالث (جمال ، ١٩٩٩، ٥) و بناء على هذه الاتفاقية يتم الغاء الرسوم الجمركية و غيرها من القيود ليصبح العالم سوقا واحدا ومن ثم يتسنى للشركات ان تقيم المصانع و غيرها من الأنشطة التجارية في اي مكان شاءت من العالم كما يمكن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص في إطار ما يسمى بـ (الخصخصة) وتحرير أسواق المال و الأوراق المالية من اي قيود .

٢- البعد السياسي : إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول اذ تؤدي الى تقليص دور الدولة و تراجعها إمام تلك الشركات التي تتحرك بدعم و مساندة القوانين الدولية و من ثم تدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامة في الدولة و يكون ذلك أكثر وضوحا في الدول النامية حيث يتم الحديث عن الديمقراطية و الحريات العامة و حرية الإعلام و يتبعه الحديث عن قوانين الدولة و أنظمتها تجاه الأقليات و حقوق الإنسان و الإرهاب و غير ذلك مما يسفر عن الأهداف و الإبعاد السياسية جراء الاتفاقيات الاقتصادية .

٣- البعد الثقافي : من أهداف العولمة في المجال الثقافي ان يسير البشر على النمط الغربي و وفق تقليده و سلوكه و يبدو ذلك أكثر وضوحا في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية و على سبيل المثال ما تقوم به هيئة المعونة الأمريكية و المعونة الاسترالية و سيدا كندا و هي تتبع للحكومة الكندية و دانيدا الدنمارك و فيندا فلندا و نورادا النرويج و سيدا السويد و غيرها من المؤسسات المذكورة توفير التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث مستغلة ندرة مواردها و مما يشير الى الاتجاه الاستغلالي لهذه المؤسسات ان تمويلها قاصر على الدول الفقيرة كمصر و المغرب و تونس و الجزائر و السودان و موريتانيا و لإضفاء الهدف الثقافي

لمؤسسات التمويل فإنها لا تغيب عن النشاط الثقافي لهذه الجمعيات بل تنفذ للمشاركة في الأنشطة المختلفة كالمؤتمرات و المعارض و المحاضرات و غيرها من الأنشطة الثقافية (سهيلة ، ٢٠٠٠، ٨٤) .

٤- البعد التكنولوجي : يشهد العالم في ظل النظام العالمي الجديد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج و خلاصات من ثلاث ثورات لتفرز مجتمعا جديدا اصبحت فيه المعلومات والحصول عليها من ابرز سماته وهذه الثورات هي :

- ثورة المعلومات : وتتمثل في الانفجار المعرفي الضخم وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات وظهور الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة في تنظيم المعلومات تعتمد على في الدرجة الأولى على الكمبيوتر واستخدام تقنية الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات.

المتغير الثاني البطالة

اولا_ مفهوم البطالة - تعرف البطالة على انها (حالة عدم وجود عمل ، رغم الرغبة فيه ، والبحث عنه ، اي وجود اشخاص لا يعملون ، الا انهم قادرين على العمل ، وراغبين فيه وباحثون عنه، وهم جزء من قوة العمل داخل قوة العمل لكنهم متعطلون، والتعطيل يكون بشكل دائم او مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة (بلول ، ٢٠٠٢ ، ٢٥٦).

وتعرف ايضا على انها (مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الاجور السائدة في سوق العمل وذلك من خلال فترة زمنية معينة) حسين وسعيد ، ٢٠٠٤، ٣٢٥).

وتعرف البطالة عل انها (ظاهرة اقتصادية واجتماعية ويقصد بها مجموع الاشخاص الذين تقدموا لمراكز التوظيف ولم يحصلوا على مناصب عمل (الانترنت).

كما ان البطالة في اللغة العربية تعني بطل الشي يبطل بطلا وبطولا وبطلانا ذهب ضياعنا وخسرانا فهو باطل والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة وبطل الاجر يبطل بطالة وبطالة اي تعطيل فهو بطل والبطل الذي لا يجد عمل .

كما يعرفها الاقتصاد الاسلامي على انها (كل انسان لا يستطيع العمل بتاتا اما لأمر خارج عن ارادته كالعجز او المرض المزمن او العته او الجنون او لأمر تحت سيطرته كطلب العلم وشعوره بعدم القدرة على الانسجام بين علمه وعمله وانه سيؤثر سلبيا على احدهما فلا يستطيع الجمع بينهما واتقانهما فهذا يصنف البطالة من منظور اسلامي (ذبيح ، ٢٠٠٨ ، ١٥ - ١٦).

ثانيا / انواع البطالة

١- البطالة الاحتكاكية : وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل واصحاب الاعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة او اقليم جغرافي الى منطقة اخرى او اقليم جغرافي اخر او عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج الى سوق العمل بعد ان تجاوزت مرحلة تربية اطفالها ورعايتهم وتفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطيل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل صغار السن وخريجي المدارس والجامعات الخ .

ويمكن ان نحدد الاسباب التي تؤدي الى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار الى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق .

- التغير المستمر في بيئة الاعمال والمهن المختلفة الامر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار (الدباغ ، ٢٠٠٣ ، ٣٩١) .

٢- البطالة الهيكلية : ان هذه البطالة جزئية بمعنى انها تقتصر على قطاع انتاجي او صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن ان ينتشر هذا النوع من البطالة في اجزاء واسعة ومتعددة في اقليم البلد الواحد و ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كالاكتشاف موارد جديدة او وسائل انتاج اكثر كفاءة ، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة (البشير ، ٢٠٠٤ ، ١٥٢)

وتعرف البطالة الهيكلية على انها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري

مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال كما انها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب الى سوق العمل بأعداد كبيرة وقد عرفت البلدان الصناعية نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب افراتات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها الانتقال الى الدول النامية بسبب ارتفاع الربح في هذه الدول وهذا الانتقال افقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشغلون في هذه الدول مناصب عملهم واحالهم الى بطالة هيكلية طويلة المدى .

٣- البطالة الدورية او الموسمية : ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب او شراء الانتاج المتاح مما يؤدي الى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الانتاج المتاح وعلية فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فان ذلك يعني ان عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الاشخاص العاطلين عن العمل تعتبر البطالة الموسمية اجبارية على اعتبار ان العاطلون عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة الا انهم لم يجدوا عملا ، يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية او الموسمية بين الانكماش والتوسع يزيد التوظيف خلال فترة التوسع خلال فترة الكساد وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية (الدباغ، ٢٠٠٣، ٣٩٣).

هناك تصنيفات وانواع اخرى للبطالة منها :

أ- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية : البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض ارادته لا سباب معينة اما البطالة الاجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله اي دون ارادة مع انه راغب وقادر على العمل عند مستوى الاجر السائد وقد تكون البطالة الاجبارية هيكلية او احتكاكية .

ب - البطالة المقنعة والبطالة السافرة : تنشأ البطالة المقنعة في الحالة التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث انها اذا ما سحبت من مكان عملها فان حجم الانتاج لن ينخفض اما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الاشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى اجر معين لكن دون ان يجدون فهم عاطلون تماما من العمل وقد تكون البطالة السافرة احتكاكية او دورية (رمزي، ١٩٩٧، ٣٩).

ج - البطالة الموسمية وبطالة الفقر : تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة اعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة ،السياحة ،بناء وغيرها عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي احالة العاملين بهذه القطاعات مما يطلق عليه بالبطالة الموسمية ويشبه هذا النوع الى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى اما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلال بالتنمية وتسود هذه البطالة في الدول المنهكة اقتصاديا .(الطيب ولطفه ، ٢٠٠٥ ، ٣).

ثالثا / اثار البطالة - تؤدي البطالة دورا سلبيا في الاقتصاديات الوطنية عموما اذ ان لها اثار اقتصادية واجتماعية ونفسية جسيمة ان الاثار الاقتصادية للبطالة تتمثل في ما يأتي :

١- تأثيرها بحجم الدخل وتوزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من الغير في الناتج المحلي اما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في ان تغير مستوى التشغيل يؤدي الى تغير مستوى الاجور وفي نفس الاتجاه .

٢- اثار غير مباشرة من خلال التأثير بالاستهلاك والصادرات والواردات.

٣- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي الى تأثيرات في العرض والطلب في السوق .

٤- تعني البطالة عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد الى وضع التوازن .

٥- ان تعطيل جزء من قوة العمل شأنه ان يكلف الدولة اعباء تتمثل في زيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض الناتج الوطني .

٦- ان عدم استغلال عنصر العمل والذي يعد احد الموارد الاقتصادية يضيع على الاقتصاد الوطني فرصة اشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج وبالتالي تطور الاقتصاد .

اما الاثار الاجتماعية والنفسية للبطالة فأنها تعد من اهم المشكلات التي تواجه المجتمعات لكونها تؤدي الى بروز ظاهرة الفقر وزيادتها وما ينجم عنها من امراض اجتماعية ونفسية خطيرة اذ تؤكد الاحصاءات العالمية على ان للبطالة اثار في الصحة الجسدية وتعيق النمو النفسي ان هذه المشكلات سيترتب على بعضها امراض نفسية او ادمان والجرائم وضعف الانتماء للبلد وكراهية للمجتمع لينتهي الامر بالعنف والارهاب وخصوصا لكون ان الشباب العاطل منهار

وكارة للمجتمع فضلا عن تأثير البطالة في المجتمع يمتد ايضا الى الافراد الذين يعيلهم هؤلاء العاطلين مما يؤدي الى حرمانهم من مستلزمات العيش وبالتالي تفاقم الآثار السلبية للبطالة (فاضل ، ٢٠١٠ ، ١٠) .

رابعاً / سبل معالجة البطالة في ظل العولمة - ان التصدي لمشكلة البطالة في البلدان النامية تحتاج الى مجموعة من الاجراءات يمكن بيانها بالاتي :

١- الاجراءات العاجلة للأجل القصير :- و القصد من هذه الاجراءات هو التحكم بمشكلة البطالة و الحد منها و تتضمن :-

أ- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تلافي اسبابها و ميزة هذا الاختلاف انه يسهم في تقليص حجم البطالة دون الحاجة الى انفاق استثمار جديد .

ب- ايجاد حلول مؤقتة للبطالة الناجمة عن عمليات الخصخصة كتحويل هؤلاء العاملين الى مشاريع و قطاعات اخرى بعد تهيئتهم و تدريبهم .

ج- النهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة الامر الذي يترتب عليه خلق فرص عمل منتجة للخريجين و المؤهلين للعمل في هذه الخدمات .

د- دعم و حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمل .

هـ - توسيع في برنامج التدريب و اعادة التدريب في مجال المهن اليدوية النصف ماهرة .

٢- اجراءات الاجل المتوسط و الطويل :- المقصود بالأجل المتوسط و الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات اساسية و هيكلية يمكن بيانها بالاتي :

ا- للقضاء على البطالة و ينبغي ان يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة الامر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار و النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

ب- الارتفاع بمعدل الاستثمار الوطني ليتناسب مع استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويا و التخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم و يتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية تمويلية للبلاد .

ج- لما كان عنصر العمل وفير باعتباره احد الموارد الاقتصادية يمكن ان يكون ثروة وطنية مهمة اذا ما احسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية وتحتاج الى عمالة كثيفة فانه من المهم مراعات هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجية الملائمة .

د- لضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار يتعين اعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب كي يكون هنالك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنويا ومتطلبات هذه السوق .

هـ - ربط اهداف التنمية بالتوظيف وهذا يتطلب تضامن جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص .(فاضل ، ٢٠١٠ ، ٢٥ - ٢٨) .

الفصل الثاني (الجانب التطبيقي)

المبحث الاول : الاطار التطبيقي لتحليل النتائج الاحصائية

المبحث الثاني : (الاستنتاجات و التوصيات)

اولا / تحليل بيانات المتغير الاول (العولمة) - وصف وتشخيص ابعاد ظاهرة العولمة في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة سومر ، حيث يوضح الجدول رقم (١) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوراط الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بأبعاد العولمة في هذه الكلية وكما يأتي :

١ - البعد الاقتصادي :

جدول رقم (٦) تقييم فقرات البعد الاقتصادي

ت	اتفق بشدة %	اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	13.3	56.7	3.37	0.86
X2	10.0	66.7	3.80	0.761
X3	20.0	56.7	3.90	0.845
X4	16.7	63.7	3.83	0.913

كشفت نتائج التحليل الاحصائي في برنامج spss ان نسبة الاتفاق على هذا البعد ($x_4 - x_1$) بلغت (76%) و التي اكد فيها على (اتفاق افراد العينة المبحوثة مع متغيرات هذا البعد) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي (3.9) و الانحراف المعياري (0.84) ، والمتغيرات الاكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغير (x_2) (العولمة الاقتصادية تضاعف التجارة الدولية في السلع و الخدمات) و حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (3.8) و الانحراف المعياري (0.76) ، و المتغير (x_4) (من ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية اندماج اسواق السلع و الخدمات و رؤوس الاموال) و حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (3.8) والانحراف المعياري (0.91) ، مما يؤكد معنوية هذا البعد .

٢ - البعد السياسي :

جدول رقم (٧) تقييم فقرات البعد السياسي

ت	اتفق بشدة %	اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X5	23.3	56.7	4.00	0.743
X6	16.7	60.0	3.83	0.834
X7	33.3	30.0	3.87	1.008
X8	30.0	43.3	3.93	0.944
X9	16.7	40.0	3.73	0.740

او وضحت نتائج التحليل الاحصائي في برنامج spss ان نسبة الاتفاق على هذا البعد ($x_9 - x_5$) بلغت (70%) و التي اكد فيها على (اتفاق افراد العينة المبحوثة مع متغيرات هذا البعد) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي (3.9) و الانحراف المعياري (0.94) ، و المتغيرات الاكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغير (x_5) (الملامح الجديدة للنظام العالمي جعلتني اؤمن بضرورة المشاركة السياسية) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.0) و الانحراف المعياري (0.74) ، و المتغير (x_6) (بسبب الاطلاع على ثقافات الدول الاخرى بدأت اقتنع بمبدأ التعددية السياسية) ، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (3.8) و الانحراف المعياري (0.83) .

٣ - البعد الثقافي :

جدول رقم (٨) تقييم فقرات البعد الثقافي

ت	اتفق بشدة %	اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X10	13.3	46.7	3.60	0.932
X11	23.3	46.7	3.37	1.081
X12	20.0	46.7	3.67	1.061
X13	26.7	46.7	3.80	1.095

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان نسبة الاتفاق على هذا البعد (X10 – X13) بلغت (%) 80) و التي اكد فيها على (اتفاق افراد العينة المبحوثة مع متغيرات هذا البعد) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي (3.8) و الانحراف المعياري (1.09) ، و المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغير (X11) (العولمة الثقافية تهدف الى وضع الشعوب في قوالب فكرية تنبع اساسا من الثقافة الامريكية) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (3.3) و الانحراف المعياري (1.08) ، و المتغير (X13) (من الآثار السلبية للعولمة الثقافية العدوان على الهوية الثقافية للامة) (اختراق الهوية) (فبلغت قيمة الوسط الحسابي له (3.8) و الانحراف المعياري (1.09) .

٤ - البعد التكنولوجي :

جدول رقم (٩) تقييم فقرات البعد التكنولوجي

ت	اتفق بشدة %	اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X14	43.3	46.7	4.20	0.997
X15	33.3	56.7	4.17	0.834
X16	30.0	60.0	4.03	1.033

اكدت نتائج التحليل الاحصائي ان نسبة الاتفاق على هذا البعد (X14 - X16) قد بلغت (%) 90) و التي اكد فيها على (ان التكنولوجيا تحقق تماسك المجتمع و لها الدور الايجابي في توضيح النهوض المثير للازمات الاقتصادية) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي (4.2) الانحراف المعياري (0.99) ، و المتغير الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هو المتغير (X14) (يتحقق تماسك المجتمع من خلال الدور الايجابي للاعلام) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.2) و الانحراف المعياري (0.99) ، مما يؤكد معنوية هذا البعد .

ثانيا / تحليل بيانات المتغير الثاني (البطالة)

جدول رقم (١٠) تقييم فقرات البطالة

ت	اتفق بشدة %	اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Y1	16.7	43.3	3.63	0.964
Y2	20.0	40.0	3.60	1.102
Y3	73.3	23.4	4.67	0.661
Y4	46.7	10.0	3.73	1.388
Y5	60.	20.0	4.27	1.112

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان نسبة الاتفاق على هذا البعد (y1 – y5) بلغت (64 %) و التي اكد فيها (على اتفاق افراد العينة المبحوثة مع متغيرات هذا البعد) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي (4.6) و الانحراف المعياري (0.66) ، و المتغيرات الاكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغير (y3) (البطالة تزيد من نسبة الانحراف السلوكي مثل السرقة و الادمان ، و تزيد من الامراض النفسية و الاجتماعية) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.6) و الانحراف المعياري (0.66) ، و المتغير (y5) (من اسباب البطالة تدهور القطاع الزراعي و القطاعات الخدمية) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.2) و الانحراف المعياري (1.11) ، مما يؤكد معنوية هذا المتغير.

ثالثا / معامل الارتباط

جدول رقم (١١) يوضح قوة العلاقة بين العولمة (x) وبين البطالة (y)

		X	Y
X	Pearson correlation	1	.735**
	Sig . (2-tailed)		.000
	N	30	30
Y	Pearson correlation	.735**	1
	Sig.(2-tailed)	.000	
	N	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تبين من خلال الجدول اعلاه ان معامل الارتباط بيرسون $r=0.735$ الذي يعكس مدى العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة طردية قوية ، حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان هناك علاقة

ارتباط لمستوى جيد عالي وهي دليل على ان هناك ارتباط بين العولمة والبطالة وهي دالة احصائية تدل على ان العولمة كلما تزداد مستوياتها تقل البطالة .

رابعا / التباين (ANOVA)

جدول رقم (١٢) تحليل اختبار F (التباين) (ANOVA)

	Sum of squares	D F	Mean Squares	F	Sig
Between Groups	4.773	11	.434	5.9	0.000
Within Groups	1.306	18	.073	79	
Total	6.079	29			

يتضح من الجدول اعلاه ان اختبار F المحسوبة هي (0.000) اكبر من F الجدولية وهي

(5.979) لذا نقبل فرضية التي تنص على (ان هنالك تأثير بين بين العولمة والبطالة في الدائرة المبحوثة).

المبحث الثاني (الاستنتاجات والتوصيات)

اولا / الاستنتاجات

١ – ان للبطالة و تزايد معدلاتها اثار سلبية متعددة سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ام نفسية ، ان هذه الاثار ستعكس سلبا على مجمل الاقتصاد الوطني بقطاعاته الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة .

٢ – تؤدي العولمة و افكارها و آلياتها الى زيادة معدلات البطالة و ذلك نتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و عدم تدخلها او الابقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى عن طريق انسحاب الدولة من مهمة الانفاق العام على الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية ، سيؤدي بدون شك الى تزايد معدلات البطالة .

٣ – تقوم العولمة على مبادئ و افكار آلية السوق و الانفتاح الاقتصادي و عن طريق تحرير الاسواق و الاستثمارات و السلع فضلا عن حيادية الدولة و انسحابها من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ليحل محلها القطاع الخاص ، وان هذه الافكار و المبادئ تم نشرها من خلال العديد

من الآليات مثل منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي للانشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي .

٤ - تعددت اسباب ازدياد معدلات البطالة فمن هذه الاسباب ما هو داخلي كسوء التخطيط و ضعف الانتاج و الاستثمار و منها ما هو خارجي كتبني الافكار و العولمة و الانفتاح الاقتصادي

ثانيا / التوصيات

١ - لابد للدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بهدف تنمية و تطوير قطاعاتها الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق التنمية المستهدفة و يتطلب ذلك زيادة الانفاق العام في جوانب تقديم الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية و ليس انسحاب الدولة من هذه الجوانب و تخفيض الانفاق عليها .

٢ - العمل على اصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي و ذلك بجعله فاعلا و اكثر انتاجية و التزاما بالاستثمار في مجالات الانتاج الحقيقي و بالتالي استغلال دوره البارز في عملية التشغيل و خلق فرص العمل .

٣ - توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية و خصوصا المباشرة منها و التركيز على توجيهها الى قطاعات الانتاج الحقيقي و المشاريع المكثفة للعمل كي تسهم في امتصاص جزء كبير من البطالة .

٤ - ضرورة الملائمة و التنسيق بين مخرجات الاجهزة التعليمية و احتياجات و متطلبات سوق العمل في المرحلة الحالية و المستقبلية و من خلال احداث تغيرات في سياسة التعليم المعتمدة و تبني سياسة تعليمية تعتمد النوعية و ليس الكمية فقط .

٥ - رفع كفاءة الايدي العاملة و قدرتها الانتاجية و تكييف نظم التدريب لتخلق عمالة قادرة على العمل وفق العولمة و التقدم التكنولوجي .

٦ - زيادة الانفاق العام في جانب الاستثمارات في الموارد البشرية و تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

المصادر

- ١- المرسي، كمال الدين عبد الغني ، الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ ، الطبعة الاولى.
- ٢- التميمي ، رعد سامي عبد الرزاق ، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٨ ، الطبعة الاولى .
- ٣ - الفتلاوي، سهيل حسين ، العولمة واثارها في الوطن العربي ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٩ ، الطبعة الاولى ٤- عابد ، رسمي علي ، العولمة والتربية ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، الطبعة الاولى .
- ٥- مرزوق ، عاطف لافي ، مستقبل الصراع الاقتصادي العربي الاسرائيلي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، الطبعة الاولى .
- ٦ - الفتلاوي ، كامل علاوي ومرزوق ، عاطف لافي ، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، الطبعة الاولى .
- ٧ - حسين ، مجيد علي و سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، الطبعة الاولى .
- ٨ - ذبيح ، محمد دمان ، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٨ .
- ٩ - بركة ، رنا وسلعوس ، وصفية ، العولمة .
- ١٠ شنودة ، البابا ، العولمة وفؤادها وتأثيرها واضرارها ، جريدة اخبار اليوم ، ٢٠٠٧ .
- ١١ - بلول ، صابر ، الابعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية الواقع والاسباب والحلول ، مجلة دمشق ، العدد الثاني ، ٢٠٠٧ .
- ١٢ - صالح ، عبد الرزاق محمد صالح ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي الواقع والاحتساب، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٨ .
- ١٣ - زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، ١٩٩٧ .

- ١٤ - توم ، مجذوب بخيت محمد ، ابعاد العولمة وتأثيرات التدفق الاعلامي على الدول النامية ، ورقة بحث ، ٢٠١٣ .
- ١٥ - العزاوي، هدى ، البطالة اساليب المواجهة لدم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تحديات الاصلاح الاقتصادي ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٩
- ١٦ - فريدة ، زيني ، الاثار الاقتصادية للبطالة ، المركز الجامعي ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٩
- ١٧ - الطيب ، الوافي و لطفية ، بهلول ، البطالة في الوطن العربي اسباب وتحديات ، جامعة تبسة ، ٢٠٠٥
- ١٨ - محمد ، ثامر كامل ، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا والاتصال واليات حراكها في الوطن العربي ، العراق ، ٢٠١٠
- ١٩ - جمال الدين عطية ، العولمة ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٩٠ ، السنة الثالثة والعشرون ، رجب / شعبان / رمضان ١٤١٩هـ - نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٩م ، ص ٥ .
- ٢٠ - سهيلة زين العابدين حماد : المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة ، مجلة المنهل - الإصدار السنوي الخاص ، شوال / ذو القعدة ١٤٢٠هـ - يناير / فبراير ٢٠٠٠م ، ص ٨٤ - ٨٩ .
- ٢١ - العلي، أحمد عبد الله: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، الكويت ٢٠٠٢م، ص ٢١.
- ٢٢ - محمد، مهاتير: الإسلام والعولمة، ترجمة صهيب جاسم- كوالالامبور، موقع الإسلام على الطريق. "www.islamonline.net/Arabic"، شبكة المعلومات الدولية.
- ٢٣ - بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٣٩١.
- ٢٤ - البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص: ١٥٢.
- ٢٥ . زمري زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص : ٣٩.